EGYPT

مصـــر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثـة مصـر الدائـمة
لدى الأمـم المتحدة
نيويـورك

كلمة

السيد/ أحمد أبو الغيط

وزير خارجية جمهورية مصر العربية

فى

النقاش العام للدورة الحادية والستين

للجمعية العامة للأمم المتحدة

٢١ سبتمبر ٢٠٠٦

رجاء المراجعة لدى الإلقاء

السيدة الرئيس؛

يسعدنى أن أستهل بيان مصر بتهنئتكم على تولى رئاسة الجمعية العامة فى دورتها الواحدة والستين، كأول سيدة عربية تتولى هذا المنصب الرفيع منذ إنشاء المنظمة، وأن أؤكد لكم على ثقتنا فى أن الجمعية العامة تحت قيادتكم ستحقق كل أهدافها وطموحاتها. كمـــا يسعدنى أيضاً أن أتقدم بخالص التهنئة للسيد يان إلياسون رئيس الدورة الستين للجمعية العامة على الحكمة والكفاءة والتصميم الذين اتسمت بهم رئاسته للجمعية العامة، وعلى الإنجازات العديدة التى تحققت بفضل هذه الرئاسة.

وأتوجه اليوم بتحية خاصة ملؤها الإكبار والتقدير للدور الهام الذى لعبه السكرتير العام للمنظمة السيد كوفى عنان على مدى السنوات العشر الماضية، فى إعلاء القيم والمبادئ الرفيعة التى قامت عليها المنظمة، وفى التعامل مع جميع المواقف الدولية الصعبة فى هذه الفترة بحكمة بالغة ورؤية نتطلع لاستمرارهما ممن سيتم تعيينه هذه الدورة ليشغل هذا المنصب الدولى الرفيع.

السيدة الرئيس؛

تنعقد الدورة الواحدة والستون فى ظل ظروف دولية معقدة، وفى أعقاب أحداث دولية مؤسفة، كشفت العديد من التناقضات فى أعمال هذه المنظمة، تستوجب منا دراسة متعمقة لمدى نجاح الأمم المتحدة فى تعزيز التفاهم والتوافق الدولى حول مواجهة التهديدات والتعامل مع التحديات التى تواجه البشرية جمعاء، كما تفرض علينا الاستفادة من خبرة الماضى لتعزيز دور المنظمة فى تحقيق الأهداف والغايات النبيلة التى قامت من أجلها.

فقد أكدت المفاوضات التى سبقت اعتماد وثيقة قمة عام ٢٠٠٥، والمفاوضات التالية حول تنفيذ الوثيقة، أن رؤى الشمال والجنوب قد تباعدت حول مستقبل الأمم المتحدة، وحول طبيعة دورها فى المرحلتين الحالية والقادمة، وتجلى ذلك فى عدد من المظاهر التى تركت بصمات واضحة على المناخ الدولى بشكل عام.

وزادت الفجوة بين من يدفعون الأنصبة الأكبر فى ميزانية المنظمة.. الذين يرون أن مساهماتهم يجب أن تعطيهم الدور الأكبر فى تسيير أعمال المنظمة، وبين من يدفعون المساهمات العادلة من الدول النامية وفقاً للمعايير والمنهجية التى أقرتها الجمعية العامة.. الذين يرون أن المنظمة يجب أن تظل

المنبر الدولى للديمقراطية وللمساواة والحكم الرشيد على المستوى الدولى المتمثل فى قاعدة "صوت واحد لكل دولة".

وظهر مزيد من التشدد فى رؤية البعض أن مجلس الأمن يجب أن يمسك بأقدار المنظمة ويتفوق على باقى أجهزتها الرئيسية، وأن يسلبها أغلب اختصاصاتها، وأن يتعامل معها على النحو الذى يراه ودون رقيب، حتى وإن أدى عدم نهوض المجلس بمسئولياته إلى استمرار قتل الأبرياء أو ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.. وذلك فى الوقت الذى ترى فيه الأغلبية أن الجمعية العامة هى الإطار الديمقراطى الأكبر الذى يجمع كل الدول الأعضاء بالمنظمة، وهى التى أنابت المجلس فى القيام بتبعات حفظ السلم والأمن الدوليين، وهى.. وحدها.. التى تملك حق الرقابة والمراجعة على عمل جميع أجهزة المنظمة، بل إن لها حق سحب الاختصاصات من مجلس الأمن إذا فشل فى القيام بالمهام التى أوكلها إليه الميثاق، أو إذا حالت المصالح السياسية الضيقة لطرف أو آخر من أطراف النزاع دون قيام المجلس بدوره.

وفى الوقت الذى شهدت فيه الساحة الدولية توجهاً متزايداً لاستخدام التنمية كوسيلة لفرض مشروطيات على القرار الوطنى للدول النامية، دون اعتبار لما تم الاتفاق عليه فى قمم ومؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة.. فإن الأغلبية الساحقة مازالت ترى أن التنمية حق من حقوق الإنسان وأن مساعدات التنمية هى التزام على الدول المتقدمة جنباً الى جنب مع نقل التكنولوجيا.

ورغم أننا قد عبرنا فى العام الماضى حاجز الستين عاماً على مآسى هيروشيما وناجازاكى، فمازال البعض يرى أن قوته وسيطرته تستند إلى استمرار امتلاكه وحلفائه لترسانات من الأسلحة النووية، وإلى ضرورة إحكام السيطرة على باقى الدول وإخضاعها للرقابة، ووضع قيود على أستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.. هذا فى الوقت الذى ترى فيه الغالبية العظمى من الدول الأعضاء بالمنظمة أن التزامها بعدم إنتاج الأسلحة النووية قد قام فى معاهدة حظر الانتشار على أساس التزام مقابل من الدول النووية بالتخلص من جميع هذه الأسلحة تحت إشراف دولى، وفى إطار زمنى محدد، ومقابل تحقيق عالمية المعاهدة، وأن عدم القضاء على الترسانات النووية القائمة لايهدد فقط مصداقية معاهدة حظر الانتشار، بل يهدد البشرية جمعاء بالدمار والفناء.

ورغم شغف شعوبنا بتحقيق المزيد من الديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح السياسى، فقد أصبحنا نرى أن البعض يسعى لفرض هذه المفاهيم بالقوة العسكرية، إنطلاقاً من افتراضه أن مبادئه

وقيمه وثقافته هى الأسمى والأقوى والأجدر بالفرض على الآخرين، بينما ترى الغالبية العظمى أن الديمقراطية وحقوق الإنسان تقوم على قيم تنبع من المجتمعات ذاتها، وفقاً لمعايير ذاتية لا يمكن فرضها.

ورغم تزايد ضحايا العمليات الإرهابية، زاد التوجه نحو التعامل مع الإرهاب بالقوة العسكرية، وتجاهل الأسباب الكامنة وراءه، بل وأخذ البعض على عاتقه تخليص العالم من شرور الإرهاب.. وفقاً لتعريفه الخاص للإرهاب.. فى تجاهل للعمل الجماعى الدولى الذى يتم نحو التوصل لاتفاقية شاملة، ونحو التنفيذ الفعال لاستراتيجية الجمعية العامة للتعامل مع الإرهاب، وعلى نحو يوازن بين دور الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وأخيراً، وليس آخراً، فقد أثبتت هذه المفاوضات أن البعض يرى أن نظام الأمن الجماعى الدولى قد قام لتمكين من لديه القوة العسكرية من فرض التسوية السياسية تحت الحماية الدولية، فى حين ترى الغالبية العظمى أن التاريخ –وآخره ما حدث فى لبنان– قد أثبت أن القوة العسكرية لا تستطيع ولن تستطيع أن تفرض التسوية السياسية، التى يجب أن تتم حصرياً من خلال المفاوضات.

السيدة الرئيس؛

تلك هى بعض الملامح الرئيسية لما باعد بيننا خلال العام المنصرم والتى ينبغى أن نتخذها أساساً لتحديد منطلقات عملنا فى هذه الدورة. فعلينا أن نبلور رؤية واضحة لمكامن القوة وأوجه الضعف فى الأداء، ونحدد سوياً معالم الطريق نحو إعلاء قيم الديمقراطية والعدالة واحترام القانون فى منظومة العلاقات الدولية، وأن نخطو بإصرار نحو ترسيخ تلك القيم فى المجتمع الدولى لكونها الأسس الحقيقية لإرساء دعائم السلم والأمن الدوليين.

وعلينا أن نمضى بنفس الروح البناءة التى شاركنا بها العام الماضى، بمزيج متوازن بين الواقعية والطموح، ودون وضع قيود زمنية غير قابلة للتطبيق أو الرضا بحلول وقتية، نحو تحقيق المزيد من الإصلاحات و تعزيز فاعلية الأمم المتحدة، ملتزمين بالحفاظ على توافق الآراء وعلى الطبيعة الحكومية للمنظمة.

وعلينا أن نعمل سوياً على تعزيز قدرة نظام الأمن الجماعى على التعامل الفعال مع المشكلات الدولية، وأن نواجه نزعات غطرسة القوة لدى البعض، حفاظاً على حقوق ومصائر الشعوب والدول

الأخرى، وأن نواجه بإصرار أية محاولات لفرض حلول وقتية من خلال إجراءات أحادية الجانب أو حلول عسكرية قد تؤتى انتصارات مرحلية، ولكنها تفتقر إلى العدل والرؤية الشاملة، وتعالج ظاهر المشكلات دون أن تلمس جذورها، بل تؤدى إلى تفاقمها من خلال تأجيج مشاعر الكراهية ورفض الآخر التى تغذى الإرهاب والتطرف وتدفع اليائسين من عدالة التنظيم الدولى إلى رفع لواء العصيان أمام إرادة المجتمع الدولى.

السيدة الرئيس؛

فى إطار تعزيز التوازن بين الحقوق والواجبات، فإن علينا واجب السعى يداً بيد لتطوير عمل مجلس حقوق الإنسان، وأن نتصدى بحزم لأية محاولات لتسييس عمله أو لخلطه بجوانب أمنية، أو لاستخدامه كذريعة للتدخل فى الشؤون الداخلية للدول، وأن نتوخى الحرص لتفادى الوقوع أسرى فى شباك الانتقائية والمعايير المزدوجة التى سمحت بتعرض الشعبين اللبنانى والفلسطينى لمآس ساهم مجلس الأمن فى مضاعفة آثارها الإنسانية بعيداً عن أية مساءلة.

وعلينا.. جميعاً.. التمسك بحق كافة الشعوب –دون استثناء– فى تقرير المصير وإنهاء الاحتلال الأجنبى لأراضيها، كحقوق غير قابلة للتصرف رسخها ميثاق الأمم المتحدة.

وعلينا أن نسارع بتنفيذ الاستراتيجية المتكاملة لمكافحة الإرهاب الدولى التى اعتمدناها أول أمس فى اجتماع رفيع المستوى، وأن نركز على تعزيز قدرة الجمعية العامة التى كانت وستظل الإطار الأوسع للتعامل الفعال مع أسباب الإرهاب الكامنة، مدركين بأن ديمقراطية العلاقات الدولية ومراعاة مفاهيم العدالة والمساواة وإنهاء الاحتلال، وتعزيز حق تقرير المصير، واحترام ديانات وثقافات وحضارات الآخرين هى السبل الأكثر فاعلية لمواجهة الفكر المتطرف الذى يحرك يد الإرهاب الغادرة.

وعلينا.. فى ذات الوقت الذى نعمل فيه على تطوير الجهود الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع فى الأسلحة الصغيرة والخفيفة.. ألا نغفل ارتباط ذلك ــ ضمن أمور أخرى ــ بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وأثره فى تأجيج الصراعات الإقليمية فى مناطق متفرقة من العالم.

وعلينا أيضاً أن نعمل على بقاء قضية نزع أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها على رأس أولويات العمل الجماعى، وأن نعمل على أن تحقق معاهدة حظر الانتشار النووى العالمية، آخذين فى الحسبان أننا بعد قرابة ثلاثين عاماً من قيام نظام منع الانتشار فى معاهدة حظر الانتشار النووى، وأحد

عشر عاماً من المد اللانهائى للمعاهدة.. فإننا مازلنا بعيدين كمجتمع دولى عن تنفيذ التزاماتنا الدولية فيها، وبعيدين عن تحقيق عالميتها، وعن تحقيق التوازن المرجو بين الأركان الثلاثة الرئيسية التى أرساها المجتمع الدولى فيما يتصل بنزع السلاح النووى ومنع الانتشار وضمان حق الدول دون استثناء فى الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

السيدة الرئيس؛

ورغم تحذيرات مصر المتكررة من اتباع منهج التصعيد والمواجهة، إلا أن ما انتهت إليه الأوضاع بين إسرائيل ولبنان من خسائر بشرية ومادية قد فاق كافة الحدود. فقد تعرضت لبنان لتدمير شامل للبنية التحتية، ولقتل عشوائى للمئات من المدنيين الأبرياء، على نحو يخالف ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولى والقانون الدولى الإنسانى ذات الصلة.

ورغم ما تسببت فيه الحرب الإسرائيلية على لبنان من دمار، فقد أثبتت أن القوة العسكرية – مهما عظمت– لن تستطيع أن تفرض حلاً سياسياً، وأن الحل يكمن فى إنهاء الاحتلال والتفاوض للتوصل إلى تسويات سياسية عادلة تقضى على مشاعر العداء لتحل محلها علاقات التعاون والتعايش السلمى.

ولا شك أن القرار ١٧٠١ بعد تطويره ليأخذ وجهة النظر العربية فى الحسبان، قد أصبح يشكل خطوة فى الاتجاه الصحيح، إلا أن هذه الخطوة لن تكتمل ولن يكتب لها النجاح المرجو دون معالجة جوهر الصراع فى المنطقة، أى الصراع العربى/ الإسرائيلى.

إن الصراع العربى/الإسرائيلى قد أهدر موارد وحياة مواطنى الشرق الأوسط لعقود طويلة، واختلطت فيه الأبعاد السياسية بالتاريخية بالدينية فى تركيبة تحمل فى طياتها نذر مواجهة تهدد بالامتداد وراء حدود المنطقة وتنعكس سلباً على الاستقرار وعلى العلاقات بين أبناء الثقافات والديانات المختلفة فى العالم، ومن هنا تأتى أهمية تكاتف جهودنا جميعاً، أبناء المنطقة وأعضاء المجتمع الدولى، من أجل التوصل لحل فورى وشامل لهذا الصراع.

إن مصر، فى سعيها لتحقيق السلام الشامل بين العالم العربى وإسرائيل، تنطلق من رؤية واقعية للأحداث من حولها. وفى هذا الإطار، تبذل مصر مساع لتحسين الأوضاع الأمنية بين الفلسطينيين

والإسرائيليين، من خلال انخراط مباشر مع كليهما لتحقيق تهدئة شاملة ووقف لكل أعمال العنف والقتل والدمار، واتخاذ خطوات لبناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لعودة الحوار بينهما تمهيداً للتوجه للتفاوض، وفى نفس الوقت تسعى لاستئناف التقدم على طريق التسوية للصراع العربى/الإسرائيلى على مساراته الثلاثة، وهو الهدف الأساسى لعملية السلام المتوقفة منذ سنوات، والذى لا يجب أن يغيب عن ناظرينا تحت وطأة التدهور الأمنى، حيث إن التجربة قد أثبتت، مراراً وتكراراً، أن نجاح الجهود الأمنية يظل محدوداً وقابلاً للانكسار ما لم يكن جزءاً من إطار سياسى أشمل يضمن للأطراف حقوقها الأساسية ويشجعها على اتخاذ القرارات الصعبة التى يتطلبها تحسين الوضع الأمنى.

لقد بلور الرباعى الدولى خريطة طريق للسلام، قبلتها الأطراف ودول المنطقة، وتبناها مجلس الأمن فى قراره ١٥١٥. وكان المأمول أن تشكل الإطار السياسى الذى أشرت إليه، لكن ذلك لم يحدث، لأسباب ليس هنا مقام تفصيلها. ولكن خريطة الطريق تظل حجر أساس فى صنع السلام فى المنطقة، بما أرسته من مبادئ التعايش السلمى بين إسرائيل وفلسطين، وبما رسمته من حدود عامة للتسوية النهائية، بين إسرائيل وفلسطين وسوريا ولبنان من خلال إنهاء الاحتلال الذى بدأ عام ١٩٦٧ وتطبيق القرارات الدولية الخاصة بالصراع العربى/الإسرائيلى، وتنفيذ المبادرة العربية للسلام التى تكفل لإسرائيل الأمن والسلام والاعتراف من قبل جيرانها العرب مقابل إنهاء احتلالها للأراضى العربية والتوصل لحلول مقبولة للقضايا العالقة الأخرى. إن حجر الأساس هذا يحتاج الآن للبناء عليه من أجل بلورة إطار سياسى فعال يأخذ الأطراف نحو الغاية التى ينشدها المجتمع الدولى ككل، وهى تحقيق سلام شامل ينهى الاحتلال والصراع فى هذه المنطقة من العالم.

إننا نؤكد للشعب الإسرائيلى أن هناك طريقاً آخر غير طريق العنف والعنف المضاد، وأن العالم العربى على استعداد لقبوله كجار وعضو طبيعى فى المنطقة، فى إطار اتفاق للسلام الشامل، يتجاوز معاناة الماضى ويحفظ لشعوب المنطقة مصالحها، ويضمن للإسرائيليين والعرب العيش فى أمن واطمئنان وتعاون.

السيدة الرئيس؛

لقد تابعت مصر عن قرب تطورات أزمة دارفور منذ اندلاعها، وكانت من ضمن الدول المساهمة فى بعثة المراقبة الأفريقية فى دارفور، وشاركت عن قرب فى مباحثات أبوجا. كما حرصت على تقديم

المساعدات الإنسانية لأهالى إقليم دارفور بشكل متواصل ودون انقطاع طوال فترة احتدام الأزمة، وبعد التوقيع على اتفاق السلام.

لاشك أن المجتمع الدولى يشارك بشكل رئيسى فى تحمل مسؤولية الوصول إلى حل سريع وعادل. وفى تقديرنا، فإن الجهود ينبغى أن تنصب على توفير عوامل النجاح لاتفاق سلام دارفور باعتباره الإطار السياسى المتفق عليه من جانب الأطراف الرئيسية. ويجعلنا ذلك نهتم بالتعجيل ببدء وتعزيز حوار دارفور/دارفور لخلق توافق عام حول اتفاق السلام، وإقناع الأطراف غير الموقعة على الاتفاق كى تنضم إليه، بالإضافة إلى تشجيع الحكومة السودانية على تنفيذ التزاماتها بشأن تنمية وإعادة إعمار الإقليم.

ويتطلب ذلك أن يواصل الاتحاد الأفريقى مهمته الحالية لحفظ السلم والاستقرار فى دارفور حتى نهاية العام الحالى، وكى تتاح الفرصة لتحقيق تقارب بين الأمم المتحدة والحكومة السودانية حول الأسلوب الأمثل لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠٦ دون المساس بالسيادة السودانية. ويتطلب ذلك فى الفترة القادمة حواراً إيجابياً يبتعد بالأمم المتحدة عن لغة التهديد أو التصادم، ويهدف إلى الوصول إلى حل سريع من خلال التفاوض والتعاون، ويسهم فى استعادة الاستقرار والأمن، وفى بدء مشروعات التنمية وإعادة الإعمار فى أقرب فرصة.

السيدة الرئيس؛

إن التحديات الكبيرة التى تعايشها القارة الأفريقية يجب أن تستنفر فى المجتمع الدولى الشعور بالمسئولية نحو التحرك السريع لبلورة رؤية تعمل على تغيير الواقع القائم وإنهاء حالة التهميش التى تعانى منها أفريقيا على الساحة الدولية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ومن هنا يتعين إعطاء أولوية خاصة لتلبية احتياجات الدول الخارجة من النزاعات ومعاونتها على إعادة البناء وتحقيق التنمية المستدامة.

واتصالاً بما تقدم، فإنه يتعين علينا تفعيل دور لجنة بناء السلام كخطوة هامة على طريق إعادة صياغة دور الأمم المتحدة فى تناول حالات تلك الدول فيما يتجاوز الأبعاد السياسية والأمنية والإنسانية التقليدية لصنع وحفظ السلام، ويمتد لتحقيق رؤية توازن بين متطلبات مرحلة التحول من الصراع إلى

إعادة الإعمار والتنمية المستدامة، فى إطار يكرس مفهوم الملكية الوطنية ويراعى أولويات وخصوصيات المجتمعات المختلفة، ويحقق تطلعات شعوبها.

السيدة الرئيس؛

إن استمرار الأمم المتحدة فى لعب الدور المنوط بها، يفرض علينا مسؤولية جماعية، ترتكز على إرادة صلبة لجعل المنظمة إطاراً جامعاً للجهد الدولى المشترك للتعامل الفعال والفورى مع القضايا والمشكلات العالمية والإقليمية.

إن المناداة بنشر الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد فى دول العالم لا تستقيم دون أن تقترن بالتزام واضح من جانب كافة الدول بتطبيق ذات المفاهيم فيما بينها فى الإطار متعدد الأطراف، أو دون تأكـيد مبدأ المشاركة بين الجميع، المشاركة فى الأعباء والمسؤوليات.. فى الحقوق والواجبات.. وفوق ذلك كله المشاركة على قدم المساواة فى تحديد الخيارات، وفى عملية صنع القرار على المستوى الدولى.

دعونا نعمل سوياً على تعزيز مبادئ الديمقراطية فى الإطار الدولى متعدد الأطراف.. دعونا نجعل الحوار والاحترام المتبادل لغة التخاطب بيننا.. دعونا نعلى القيم الإنسانية المثلى والمصلحة الجماعية على المصالح الذاتية الضيقة.. دعونا ننبذ خلافاتنا ونكون شركاء حقيقيين.

وشكراً؛